



الجمهوريَّة الجَزائِيرِيَّة
الديمقُراطِيَّة الشعُوبِيَّة

الجريدة الرسمية

**اتفاقيات دولية ، قوانين ، ومراسيم
 قرارات وأراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات**

الادارة والتحرير	الجزائر	الاشتراك سنوي
الامانة العامة للحكومة	تونس	
طبع والاشتراك	المغرب	
المطبعة الرسمية	ليبيا	
	موريطانيا	
7 و 9 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	سنة	سنة
الهاتف 3200 - 50 ج.ب 17 ح.ج. 65.18.15	1025,00 دج	428,00 دج
Télex : 65 180 IMPOF DZ	2050,00 دج	856,00 دج
بنك الفلاحة والتنمية الريفية KG 68 060.300.0007	تزاد عليها	
حساب العملة الأجنبية للمشتركي خارج الوطن	نفقات الارسال	
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12		

ثمن النسخة الأصلية 5,50 دج

ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 11,00 دج

ثمن العدد للسنین السابقتين : حسب التسعيرة.

وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركيين.

المطلوب ارفاق لفيفة ارسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.

ثمن النشر على اساس 35 دج للسطح.

- عائد بيع النشريات،

- الهبات والوصايا المقبولة قانوناً،

- الموارد الأخرى الناجمة عن أنشطة المعهد التي لها علاقة بهدفه.

وتكون النفقات من :

- نفقات التسيير،

- نفقات التجهيز،

- الفائض المحتمل للسنة المالية المنصرمة،

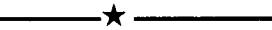
- كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة للمعهد.

المادة 30: تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1990، المعدل والمذكور أعلاه.

المادة 31: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الثاني عام 1415 الموافق 17 سبتمبر سنة 1994.

مقدار سيفي



مرسوم تنفيذي رقم 94 - 281 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1415 الموافق 17 سبتمبر سنة 1994، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 93 - 237 المؤرخ في 10 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بمعارضة الأنشطة التجارية والحرفية والمهنية غير القارة.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

الفصل الرابع

أحكام مالية

المادة 25: يعد المدير العام مشروع ميزانية المعهد ويقدمه إلى مجلس التوجيه للموافقة عليه، ويرسله إلى السلطات المعنية للمصادقة عليه قبل بداية السنة المالية التي يتعلق بها طبقاً للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 26: يخضع المعهد للرقابة المالية التي تمارسها الدولة.

المادة 27: يمسك العون المحاسب الذي يعينه أو يعتمد الوزير المكلف بالمالية، تحت سلطة المدير العام، محاسبة المعهد طبقاً لقواعد المحاسبة العمومية.

ويدفع نفقات المعهد ويحصل إيراداته طبقاً للتنظيم المعمول به.

المادة 28: تعرض الحسابات الإدارية وحساب التسيير التي يدها المدير العام للمعهد على السلطات المعنية للمصادقة عليها في نهاية الثلاثي الأول الذي يعقب قفل السنة المالية المتعلقة بها مصحوبة بتقرير يتضمن الشروح والتفصيلات عن التسيير الإداري والمالي للمعهد.

المادة 29: تشتمل ميزانية المعهد على باب لإيرادات وباب للنفقات.

وتكون الإيرادات من :

- المساعدات التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية،

- المساعدات المحتملة من المنظمات الدولية،

- القروض التي يتعاقد عليها المعهد في إطار التنظيم المعمول به،

- عائد خدمات الدراسات والأبحاث والاستشارة في التكوين وتحسين المستوى أو تجديد المعلومات،

- المدير المكلف بالتقنين في مستوى إدارة الولاية،
- المدير المكلف بالضرائب،
- المدير المكلف بالتعمير،
- المدير المكلف بالصحة،
- ممثل مصالح الأمن الوطني،
- ممثل مصالح الحماية المدنية،
- ممثل السجل التجاري المحلي،
- ممثل جمعية حماية المستهلك.

فيكون كذلك رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي المعنيان، عضوين في هذه اللجنة.

يمكن اللجنة أن تستعين بأي شخص ترى حضوره ضروريًا حسب جدول أعمالها".

"المادة 7 : تتولى كتابة اللجنة مصالح الولاية المكلفة بالمنافسة والأسعار".

"المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربیع الثاني عام 1415 الموافق 17 سبتمبر سنة 1994.

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 4 و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 92 المؤرخ في 30 شوال عام 1414 الموافق 11 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 237 المؤرخ في 24 ربیع الثاني عام 1414 الموافق 10 أكتوبر سنة 1993 والمتصل بممارسة الأنشطة التجارية والحرفية والمهنية غير القارة.

يرسم ما يلي :

"المادة الأولى : تعدل أحكام المواد 3، و 6 و 7 من المرسوم التنفيذي رقم 93 - 237 المؤرخ في 10 أكتوبر سنة 1993 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

"المادة 3 : يخول ممارسة النشاط غير القار أي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانوناً في السجل التجاري أو في سجل الحرف والمهن التابع للدائرة الإقليمية المستوطن فيها.

يخول هذا التسجيل أهلية ممارسة النشاط عبر كامل التراب الوطني، شريطة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرار الوالي المختص إقليمياً".

"المادة 6 : تتكون اللجنة من الأعضاء الآتية :

- المدير المكلف بالمنافسة والأسعار، رئيساً،